وزير الإدارة المحلية عبدالقادر هلال :

قطعنا شوطا كبيرا في تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس

إجراء اللمسات الأخيرة على تعديلات قانون السلطة المحلية والإستراتيجية الوطنية للانتقال إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات

الإستراتيجية الوطنية ترسي تقاليد مساءلة السلطات المحلية المنتخبة من قبل المجتمع المحلي وتحريك كل فعاليات المجتمع

صنعاء / سبأ :

اكد وزير الادارة المحلية عبدالقادر علي هلال ان الوزارة قطعت شوطا كبيرا في تنفيذ ما جاء في البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، بشأن تعزيز اللامركزية والتهيئة للانتقال الى الحكم المحلي واسع الصلاحيات وتوسيع مشاركة المرأة، وفي مقدمتها اجراء انتخابات امين العاصمة ومحافظي المحافظات لاول مرة في تاريخ اليمن.

واعتبر هلال عملية انتخاب امين العاصمة ومحافظي المحافظات في مايو الماضي خطوة هامة نحو الانتقال الى الحكم المحلي واسع الصلاحيات، وتاكيدا على امتلاك ابناء المحافظات القرار في اختيار من يمثلهم ويدير شأنهم المحلي.

وقال» قطعنا شوطا كبيرا في مجال المنظومة التشريعية والبناء المؤسسي والتنظيمي للسلطة المحلية بما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين، الى جانب تنمية قدرات قيادات وموظفي السلطة المحلية ورفد الوحدات الادارية بالكوادر المتخصصة والمؤهلة واللازمة لعمل السلطة المحلية، ودعم التنمية الريفية وزيادة فرص النساء في شغل المناصب القيادية في اجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني».

كما قطعت الـوزارة شوطا في بناء نظام معلوماتي وتحديث قاعدة البيانات المحلية بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة بما يساعد في سهولة اتخاذ القرار وبصورة واضحة وصحيحة.

و اشار وزير الادارة المحلية الى انه يجري حاليا اجراء اللمسات الاخيرة على التعديلات لقانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م لاخراجه بشكله النهائي خلال الاشهر المتبقية من العام الجاري، بما يضمن الانتقال نحو الحكم المحلي واسع الصلاحيات والتهيئة لانتخاب مدراء عموم المديريات وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية وفقا لما جاء في البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس، كما جرى دراسة وتحديد التعارض في نحو 80 قانونا ولائحة قانون لازالة التعارض في بعض نصوصها مع التعديلات الجارية لقانون السلطة المحلية.

وتـوقع هـلال ان يتزامن صـدور القانون مـع صدور الاستراتيجية الوطنية للانتقال الى الحكم المحلي والتي تم الانتهاء من اعـداد مسودتها الاولية، والتي تتضمن رؤية متطورة ومستوعبة لتجارب الدول المشابهة للانتقال التدريجي نحو الحكم المحلي واعادة البناء التنظيمي للسلطة المحلية، وتنظيم مواردها المالية.

واوضح انة يجري حاليا مراجعة المسودة الاولية في ورش عمل على مستوى المحافظات لاستيعاب ملاحظات السلطات المحلية وخصوصية كل المحافظات بما يحقق الهدف العام منها باستيعابها كافة وجهات النظر والتجربة اليمنية في اللامركزية خلال السنوات الماضية، بحيث تتسم بالمرونة لاستيعاب المتغيرات المستقبلية.

واكد وزير الادارة المحلية على ان الاستراتيجية الجاري اعدادها تتكامل فيها السياسات والبرامج الضرورية لدعم اللامركزية وآلية التنسيق في تنفيذها بين جميع شركاء التنمية وتتلاحم فيها الجهود الحكومية والشعبية سواء كانت من قبل المجتمع ذاته أو فعالياته المدنية من منظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص والمانحين في إطار شراكة مؤسسية لتحقيق التنمية المحلية والإسهام في التنمية الوطنية والتخفيف من الفقر.

ولفت وزير الادارة المحلية إلى ان الاستراتيجية تتضمن عددا من الرؤى والتوجهات الهادفة إلى بناء نظام قويم لإدارة الشأن المحلي يوفر للمحافظات والمديريات القدرات الأساسية (الإدارية والمالية) لتستجيب إلى حاجات المجتمع المحلي بصورة تشاركية و تحسين مستوى الخدمات، إلى جانب تعميق المسار الديمقراطي والمشاركة الشعبية عبر الانتخابات المحلية، وإرساء تقاليد مساءلة السلطات المحلية المنتخبة من قبل المجتمع المحلي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد والحصول على الخدمات والمشاركة السياسية.

عبدالقادر علي هلال

وقال « إن هذه الاستراتيجية ترمي إلى تطوير وتعزيز الإطار التشريعي لنظام السلطة المحلية ليتواكب مع الـدور المؤمل منها، وزيـادة مساحة الصلاحيات للسلطات المحلية وإعطائها قدرا أكبر من حرية اتخاذ القرارات التي تهم المصلحة المحلية وتعزز التنمية، على اعتبار أن لكل مجتمع محلي مصالحة الخاصة المرتبطة بالطبيعة الجغرافية والموارد المتاحة في الإطار المحلي، واليمن متنوعة بطبيعتها الجغرافية بين سهول وجبال، وصحارى وقيعان ووديان».

وأضاف»وسيتضمن التطوير التشريعي لنظام السلطة المحلية إرساء مبادئ لتفعيل المشاركة المجتمعية، ليس فقط من خلال الانتخاب والتمثيل في المجالس المحلية، وإنما في تفعيل وتحريك كل فعاليات المجتمع، من خلال إرساء قيم وتقاليد المساءلة المجتمعية، وإعمال مبدأ الشفافية، والشراكة مع منظمات المجتمع المدني وفعاليات المجتمع المختلفة».

واضاف» كما تستهدف الاستراتيجية إصلاح البنية الهيكلية للسلطة المحلية لتكون فاعلة ومقتدرة على تأدية وتقديم الخدمات المسندة إليها وفقا للقانون، ويكون هذا الهيكل يتماشى مع التوجهات العامة لبرنامج الإصـلاح المالي والإداري، من حيث الاقتصار على الهياكل الفاعلة بغض النظر عن

حجمها، بحيث تعكس هذه الهيكليات خطوط السلطة والمسئولية بين المجلس المحلي المنتخب، وجهازه الفني والتنفيذي، مع عدم إغفال الهيكل الرقابي القانوني والإجرائي والمحاسبي المصاحب واللاحق».

واستطرد هلال «: ليس ذلك فحسب، وإنما يجب ان يعكس الاصلاح الهيكلي أسس الشراكة مع المجتمع المدني، حتى لا تتحول عملية الشراكة إلى مجرد شعار يفعل مرة ويترك مرات اخرى «.

لافتا الى استهداف الاستراتيجية في جانب منها بناء وتنمية القدرات المحلية للسلطة المحلية، سواء كانت هذه القدرات مادية أو بشرية، من حيث توفير البنية التحتية للسلطة المحلية من مجمعات، وتجهيزات تليق بدور السلطة المحلية وتتناسب مع دورها التنموي والاجتماعي والسياسي ، و من حيث تأهيل وتدريب الموارد البشرية من خلال برامج تأهيل تستهدف المستويات المختلفة سواء كانت قيادات إشرافية، أو قيادات إدارية وسطية أو فنيين وتنفيذيين إداريين. .كما تستهدف إصلاح المالية المحلية حتى تكون الوحدات الإدارية قادرة على إدارة وتمويل خططها التنموية، وذلك من خلال إصلاح منظومة الموارد المحلية وتعزيزها، تنفيذا للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس فيما يتعلق بتعزيز موارد السلطة المحلية بما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين.

واوضح وزير الادارة المحلية ان الوزارة استطاعت خلال الفترة الماضية في اطار مساعيها لتوفير البنية التحتية للسلطة المحلية، الاستلام النهائي للعدد 32 مجمعا حكوميا على مستوى المحافظات والمديريات، بتكلفة تجاوزت 15 مليار ريال، فيما تقوم حاليا باعداد الدراسات الفنية للمجمعات المتبقية للمديريات وعددها 214 مجمعا حكوميا سيتم انشاؤها خلال الفترة 2009- 2011 م وبواقع 71 مجمعا حكوميا في العام الواحد في حال توفر الاعتمادات المالية الكافية.

منوها بان الـوزارة استكملت الدراسات الفنية واعلان مناقصات ثلاثة مجمعات حكومية على مستوى المحافظات وهي(عدن، الامانة، وتعز) فيما يجري حاليا اعداد الدراسات للمجمعين الحكوميين لمحافظتي صنعاء و لحج وهما المجمعان المتبقيان على مستوى المحافظة.

ولافت الى تنفيذ مركز معلومات خاصة بالسلطة المحلية في محافظة الحديدة وترميم مجمع مديرية المطمة.

واشار هلال الى الصلاحيات الواسعة التي منحت للسلطات المحلية لتعزيز دورهـا التنموي وتمكينها من الادوات والامكانيات لتحقيق ذلك الهدف بما يلبي التوجهات العامة.. حيث بلغ حجم الموازنة الاستثمارية المحلية للعام الجاري (691ر555ر51) ألف ريال وبنسبة زيادة عن السنة الماضية 2007م قدرها 70 بالمائة حيث كانت الموازنة الاستثمارية للعام المنصرم حوالي (858ر048ر31) الف ريال.

واكد ان ذلك يتطلب امتلاك السلطة المحلية في الوحدات الإدارية لقدرات مؤسسية وبشرية مؤهلة للتعامل مع هذه الموارد ومؤهلة لإدارة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية بما يخدم ويلبي تطلعات المجتمع.

ومن أجل هذه القدرة المؤسسية والبشرية اشار وزير الادارة المحلية الى ان الوزارة تعمل بالتعاون مع عدد من المانحين في مقدمتهم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، على تجربة رائدة تشمل 48 مديرية في 8 محافظات لرفع قدراتها وتمكينها من امتلاك مكنة مؤسسية وبشرية لإدارة التنمية تخطيطا وتنفيذا وقد حققت هذه التجربة نجاحا من خلال تقييم محلي ودولي، وأمكن لبعض من هذه المديريات أن تزيد من طاقتها الاستيعابية لكفاءة استخدام الموارد بمعدل متوسط يصل إلى 200 ألف دولار بما يعادل 40 مليون سنويا وبنسبة نمو سنوي تقدر بنحو 20٪.

واكد هلال ان واقع السلطة المحلية حاليا يشهد أن هناك حراكا وأن عجلة التنمية المحلية من خلال أبناء المجتمع المحلي ومشاركتهم في إدارة التنمية قد بدأت تسير وبالتالي لايمكن إيقافها وإنما المطلوب هو تعزيزها وتقويتها.

وفي مجال المخلفات الصلبة التي آلت من وزارة الاشغال العامة الى الادارة المحلية اشار وزير الادارة المحلية الى ان الوزارة اعدت مشروع الاستراتيجية الوطنية لادارة المخلفات الصلبة وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (93) لسنة 2007م، وتم رفعها الى مجلس الوزراء في يونيو الماضي والذي بدوره اصدار امرا برقم (125) لسنة 2008م، بتشكيل لجنة لمراجعة مشروع الاستراتيجية ومازالت اللجنة تجري عملية المراجعة حتى الان.

ولفت هلال الى الجهود الجارية حاليا في إعادة النظر في التقسيم الاداري وتنفيذ المرحلة الثانية من عملية مشروع اعداد قانون للتقسيم الاداري في اليمن وهو القانون الاول منذ العهد العثماني.. لافتا الى اهمية ذلك في انهاء التداخلات القائمة بين بعض المحافظات والمديريات.

واشار الى ما يجري حاليا من عملية اعداد لمشروع تعديل قانون الزكاة ، وإعادة النظر في توظيف موارد الصناديق التنموية والمشاريع المتخصصة لخدمة التنمية المحلية والريفية والتي توقع ان تنجز خلال العام المقبل 2009م.

وفي مجال توسيع مشاركة المراة اشار وزير الادارة المحلية الى انه تم استحداث قطاع في الوزارة يعنى بشئون المراة ويعمل على الارتقاء بمستوى مشاركتها في التنمية المحلية والسياسية وادماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج المحلية.. منوها الى نجاح القطاع في استصدار قرار جمهوري قضى بترفيع ادارات المراة في المحافظات الى ادارات عامة وهو ما يمثل خطوة هامة في اطار تمكين المراة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية على مستوى المحافظات وانعكاس ذلك على دعم المراة على مستوى المحليات..منوها في هذا الصدد بتعيين خمس نساء في منصب رئيس مجلس محلي مدير مديرية في خمس محافظات هي(الامانة، عدن،تعز،إب،والحديدة)، الى جانب توجيه الوزارة بتعيين خمس نساء في منصب وكيل محافظة للمحافظات السابقة نفسها.

مشيرا الى ان ما تضمنه مقترح التعديلات الدستورية لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح من توجهات جادة ستعمل على تجذير وتعزيز التجربة اليمنية الناشئة في مجال اللامركزية خاصة ما يتعلق منها بالانتقال الى الحكم المحلي واسع الصلاحيات واعطاء المراة نسبة 15 في المائة من المقاعد المحلية الى جانب انشاء شرطة سياحية.. كما تؤكد هذه المقترحات رعاية فخامة الرئيس لهذه التجربة وتطويرها.

إعلان

عقب إ نجاز المرحلة الأولى من مشروع الخارطة الرقمية الموحدة للجمهورية

وزير الاتصالات وتقنية المعلومات : تم تصوير جميع مساحات الجمهورية ويجري حالياً إدخال الأسماء والتجمعات وتجهيز مركز الاستشعار عن بعد

صنعاء / سبأ :

مـهـدي الـبـحـري: أنـجـزت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات المرحلة الاولى من مشروع الخارطة الرقمية الموحدة للجمهورية اليمنية .

وأوضـح وزيـر الاتـصـالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري انه تم في المرحلة الاولى تصوير جميع مساحات الجمهورية اليمنية بما فيها الجزر وبمقياس رسم(1: 50000)

و أشار في تصريح لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ الـى انـه سيتم في المرحلة الثانية من المشروع تصوير عواصم المحافظات بمقياس رسم (1:10000)، منوها بأنه يتم حاليا التفاوض مع الشركة المنفذة للمشروع لتصوير (109) مدن ثانوية لتلبية متطلبات هيئة الاراضي والمساحة والتخطيط الحضري.

وقـال المهندس الجبري إنـه تـم الـبـدء فـي إعـداد إنتاج خارطة رقمية موحدة للجمهورية اليمنية بمقياس رسـم(1: 50000)وتحديد الطبقات التي تحتوي عليها الخارطة و إدخـال المسميات الجغرافية على الصور الجوية من الخرائط الطبوغرافية .

وأضاف « يجري حاليا العمل على إدخال جميع أسماء القرى والـوديـان والجبال والمعالم الأخرى الموجودة على الخرائط الطبوغرافية ، ويتم كشف التجمعات السكانية والمساكن غير المسماه على الخارطة «.

وقـال» من المتوقع أن يتم اصـدار البيانات فـي بوترات وسيديهات لتكون أساسا ووعاء لحاوية البينانات الوطنية المكانية والتي هي عبارة عن قاعدة بيانات متجانسة من المعلومات الجغرافية التي ستخدم مختلف الجهات في الدولة وتوفر معلومات دقيقة ومحددة تلبي احتياجات التنمية».

ولفت إلى أن مخرجات الخارطة الرقمية ستشمل البيانات الصورية كالصور الجوية وصـور الاقـمـار الاصـطـنـاعـيـة وصـور الـخـرائـط الـطـبـوغـرافـيـة والـمـخـطـطـات والمعلومات الوصفية ، مشيرا الى أنه تم تجهيز المركز اليمني للاستشعار عن بعد و لمعلومات الجغرافية بالتجهيزات الفنية لكي يتم تحميل بيانات الخارطة الرقمية ،حيث يتم استكمال توريدات التجهيزات الحاسوبية والمكتبية لتأثيث معمل المراسم في المركز لتشغيله عند استكمال البناء.

كمال الجبري

ويهدف مشروع الخارطة الرقمية الموحدة للجمهورية اليمنية إلى توفير وعاء لجميع البيانات الرقمية المكانية للجمهورية وتـزويـد المؤسسات الحكومية والجهات المستخدمة لنظم المعلومات الجغرافية ببيانات طوبوغرافية شاملة وبمقاييس رسم مناسبة وبدقة ووضوح عاليين.

ويـرى مـخـتـصـون فـي قطاع الاتصالات ان المشروع سيسهم بشكل مباشر في الدفع بمشروع الحكومة الإلكترونية إلى الأمام عبر إنشاء قاعدة بيانات موحدة وفق أحدث الطرق و أكثرها فعالية، و ان المشروع سيعمل على حل جميع المشاكل ذات الصلة بالخرائط الرقمية من خلال توفير البيانات بشكل فعال وهو ما سينعكس بصورة ايجابية على التنمية والاستثمار والسياحة وأكـدوا أن المشروع سيعمل على تسريع وتيرة التنمية وتشجيع الاستثمار وتـسـهـيـل الـمـسـاعـدات الدولية للمشاريع التنموية والاستفادة منها في مشاريع التقسيمات الإدارية والبريدية والانتخابات.

و كـان قـد بـدأ العمل في تنفيذ مشروع الخارطة الرقمية للجمهورية وتكلفته 4 ملايين دولار في يونيو 2006. وتقوم شركة مبس جيو سيستمس الألمانية بتنفيذ المشروع على ثلاثة مسارات مختلفة، الأول يتمثل بالتصوير الجوي والثاني بإعداد قاعدة بيانات موحدة لنظم المعلومات الجغرافية، والثالث يتمثل بعمل خطة إستراتيجية موحدة لتوحيد نظم المعلومات على مستوى الدولة بشكل عام.

وكـان مجلس الـوزراء قد كلف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات المعنية الأخـرى ذات العلاقة بـإعـداد آلية متكاملة لإدارة مخرجات المشروع بما يكفل الاستفادة منها كنواه لحاوية البيانات المكانية للجمهورية وإدامـة صيانتها وتحديث البيانات المكانية لخدمة جميع الجهات. كما وجه بالإعداد والتحضير لإقامة ورشة عمل حول نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها بالتنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة.

المختصون : المشروع سيسهم في الدفع بمشروع الحكومة الإليكترونية وتسريع التنمية

باصرة :200 ألف طالب وطالبة يلتحقون بالتعليم الجامعي

صنعاء / سبأ

قال وزير التعليم العالي و البحث العلمي الدكتور صالح باصرة ان التعليم العام والجامعي بشكل خاص حظي باهتمام بالغ منذ بزوغ فجر الثورةفي الـ26 من سبتمبر 1962م، باعتباره مفتاح تنمية وتطور اي مجتمع كان، حيث وصل عدد الملتحقين بالجامعات الحكومية الى ما يقارب 200 الف طالب وطالبة .

واوضح باصرة في حديثه لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ ان الحكومات المتعاقبة اهتمت بالتعليم للقضاء على التخلف والامية التي كان يعيشها اليمن آنذاك، فقد تم في عام 1970م ميلاد اول جامعة في صنعاء فيما كان يسمى بالشطرالشمالي، تضم في ذاك الوقت كليتي التربية والشريعة والقانون .

وفي نفس وقت ميلاد جامعة صنعاء انشئت كلية التربية العليا كنواه اولى لجامعة عدن فيما كان يسمى بالشطر الجنوبي آنذاك .مضيفا انه منذ تولي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عام 1978م زمام الحكم شهدت جامعة صنعاء توسعا مضطردا في عدد الكليات فضلا عن التوسع الجغرافي لها واعداد المتلحقين بها .

واكد الوزير انه تم في عام 1985م انشاء كلية التربية بتعز كاول فرع لجامعة صنعاء ، وانشاء كلية التربية بالحديدة عام 1987م وكلية التربية بمحافظة إب عام 1988م وكلية التربية بحجة عام 1989م .

وقد جاء التوسع في انشاء كليات التربية في تلك المحافظات حسب الدكتور باصرة لتغطية احتياجات الـبـلاد مـن الكوادر المؤهلة للعمل في الحقل التربوي الذي كان يعاني في ذاك الوقت من عجز كبير في اعدادمعلمي التعليم الاساسي والثانوي .

على نفس المستوى اشار وزير التعليم العالي الى ان جامعة عدن توسعت هى الاخـرى لتضم في مكوناتها عـدد من الكليات الاخرى فضلا عن افتتاح فروع لها في عدد من المحافظات الاخرى .

لافتا الى ان التعليم الجامعي على مدى عشرين عاما (1970 - 1990) قبل اعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة، ظل مقصورا على هاتين الجامعتين وكلياتها في عدد من المحافظات والتي بلغت 19 فرعاً، حيث بلغ عدداً الطلاب الملتحقين في عام 90م بكليات الجامعتين 39 الف و 990 طالب وطالبة، الى جانب الف و73 يمنيا من اعضاء هيئة التدريس والذين وصل عددهم في عام 2007م الى خمسة الاف و 34 عضوا بنسبة زيادة 369 بالمائة عما كان عليه العدد في 90م .

وارجع الوزير باصرة ذلك الى انشاء مؤسسات تعليمية اخرى تمثلت في تأسيس جامعات حكومية هى (تعز , إب , الحديدة , ذمار , حضرموت للعلوم والتكنولوجيا , عمران) والتي صاحبها افتتاح 76 كلية فضلا عن جامعتي صنعاء وعدن وفروعهما .

ورغم ذلك فان التعليم الجامعي خلال السنوات الماضية من عمر الوحدة المباركة كما يفيد الدكتور باصرة لم يقتصر على الجانب الحكومي، بل فتح المجال للقطاع الخاص وفق ضوابط تشريعية وانظمة وقوانين للمشاركة في تخفيف اعباء الدولة في هذا الجانب، حيث تم منح 15ترخيصا منذ عـام 93م تم بموجبها افتتاح 15 جامعة على مستوى الجمهورية تضم 55 كلية، مما ساهم في تخفيف الضغط عن الجامعات الحكومية واتاح الفرصة امام عدد كبير من حاملي الثانوية لمواصلة الدراسة في مناطقهم وبين اهليهم وذويهم وخصوصا الفتيات .

صالح باصرة

وفي مجال البعثات والمنح الدراسية الجامعية والماجستير والدكتور فقد قامت اللجنة العليا للبعثات والمنح الدراسية، حسب باصرة بابتعاث حوالي خمسة الاف و 867طالب وطالبة موزعين على 39 دولة شقيقة وصديقة و 350طالب وطالبة حولوا من منح خارجية الى منح داخلية كما تم تخصيص 200منحة لابناء المغتربين حيث اعطت الوزارة الاولوية للدول التي تتواجد بها جاليات يمنية كبيرة تصل الى مئات الالاف وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية الشقيقة .

وفي ختام حديثه اكد وزير التعليم العالي ان وزارته قد انجزت 45 بالمائة من المصفوفة الحكومية والبرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس للفترة (اكتوبر 2006م- يوليو 2008م) فيما يخص تحديث وتطوير التعليم العالي بنيويا وتشريعيا فضلا عن اصدار لوائح تنفيذية منها لائحة قانون الجامعات الحكومية والاهلية والنظام الموحد للتعليم وغيرها ، الى جانب انشاء مركزي البحوث وتقنية معلومات التعليم العالي وربط الجامعات الحكومية بشبكة موحدة مع بعضها .